حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

Business Incubators as a mechanism to support innovation in Algerian small and medium enterprises

منى منصوري

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة– الجزائر

mansourimoon4@gmail.com

رضا يونس بوعصيدة

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة– الجزائر

bouacida@univ-skikda.dz

Received: 06/05/2019 Accepted: 03/06/2019 Published: 15/06/2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، باعتباره من ركائز استدامة نجاح هذه المؤسسات واستمراريتها في ظل وتيرة تنافس عالية وبيئة متواصلة التطور والتجديد؛ محاولين الإجابة على الإشكالية التالية: ما دور حاضنات الأعمال في تدعيم الإبتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ باعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات الإحصائية والتطبيقية. وتم التوصل إلى أن الجزائر لازالت متأخرة في هذا المجال رغم الإهتمام الذي توليه لقطاع م.ص.م وتجربتها المتواضعة بخصوص حاضنات الأعمال، فالسلطات العامة لم تنجح بعد في ترقية أنشطة البحث والتطوير والابتكار في هذا القطاع؛ لكن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير م.ص.م الجزائرية على الإبتكار والنمو للمنافسة والإستمرار في الأسواق، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار عدة دول متقدمة وناشئة.

الكلمات المفتاحية: الإبتكار، البحث والتطوير، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال.

تصنيف JEL: Q38, Q42, Q51 .

Abstract:

This study aims at identifying the role of business incubators in supporting and promoting innovation in Algerian SMEs. It attempts to answer the following problematic: What is the role of business incubators in promoting innovation in the Algerian SME? and it's based on the descriptive analytical approach. It was concluded that Algeria was still lagging behind in spite of the interest it attaches to the SME sector and its modest experience with business incubators, and that the public authorities have not yet succeeded in promoting R&D and innovation in this sector. Therefore, creating the conditions for the establishment of such incubators will greatly help Algerian SMEs to innovate and compete in markets, thus contributing to technological development and advancing economic and social development, Along the lines of several advanced and emerging States.

Keywords: Innovation, research and development, small and medium enterprises, competitiveness, business incubators.

Jel Classification Codes: Q38, Q42, Q51.

*المؤلف المرسل: منصوري منى ، الإيميل: mansourimoon4@gmail.com

1. مقدمة:

لقد تصاعد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالمؤسسات الصغيرة، وذلك إدراكا منها للدور الحيوي والفعال الذي تلعبه في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الرفع من الكفاءة الإنتاجية، التقليص من البطالة ورفع مستوى المعيشة وغيرها من المزايا التي تهدف في مجملها لترقية الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية.

ويعد الابتكار مسألة حاسمة في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م.ص.م) في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، حيث تكون القدرة التنافسية لأي مشروع مرهونة بقدرته المستمرة على تحسين وتعديل منتجاته وأساليبه ونمط عمله من ناحية، وعلى التكيف مع ظروف السوق المتغيرة بصفة مستمرة من ناحية أخرى.

وفي هذه الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة، ونظرا لمعدلات الفشل العالية التي تشهدها هذه المؤسسات خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها نتيجة لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، برزت أهمية منظومات العمل المستحدثة، التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال إقامة شبكات دعم أخذت عدة صور أبرزها نظم حاضنات الأعمال، التي تعتبر من أكثر المنظومات فاعلية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، والتي تم الإستعانة بها في الكثير من دول العالم سواءا المتقدمة أو النامية، وذلك على غرار الجزائر.

1.1. الإشكالية: من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

" ما دور حاضنات الأعمال في تدعيم الإبتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟"

2.1. الفرضيات:

وكإجابة مبدئية على الإشكالية السابقة، تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ تولي الجزائر أهمية كبيرة لقطاع الم.ص.م وأنشطة البحث والتطوير والابتكار فيها.
- ✓ تلعب حاضنات الأعمال دورا هاما ومحوريا في تطوير الم.ص.م الجزائرية وتدعيم نشاط الإبتكار فيها.
- ✓ هناك عدة تحديات تواجهها الم.ص.م وحاضنات الأعمال الجزائرية، من أبرزها ضعف الجانب القانوني والتشريعي لها.

3.1. أهداف الدراسة والمنهج المتبع:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر وكذا التعرف على دور حاضنات الأعمال في دعم الإبتكار على مستوى هذه المؤسسات نظرا لأهميتها البالغة في دفع عجلة التنمية في الدول وتطورها. وللإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي اهتم بتجميع البيانات الإحصائية والتطبيقية والمعلومات وتحليلها.

4.1. تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين للإلمام بكل جوانب الدراسة كما يلي:

- ✓ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓ حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2. 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها

عرفت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هذه الأخيرة من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001. حيث جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة كما يلي:" **تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص وان لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دج، ولا تتجاوز مجم وع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية**" (الجريدة الرسمية، 2001). ويمكن تلخيص كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10- 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز100 مليون دج
متوسطة	50- 250	من 200 مليون دج – 02 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد من5إلى7، العدد77، ديسمبر 2001، ص06.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص من أهمها: (عبيدات، 2006،ص ص 68-69)

- ✓ سهولة التأسيس: لأنها تحتاج لرؤوس أموال صغيرو نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. كما أنها تتميز بسهولة الدخول والخروج من السوق؛
- ✓ قدرتها على الإبتكار والتجديد: فالم.ص.م تعتبر مصدرا أساسيا للأفكار الجديدة والإختراعات، وكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد أغلبهم يعملون في مؤسسات صغيرة. والتجربة العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات.م.أ أثبتت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ جودة الإنتاج: بفضل التخصص الدقيق والمحدد لهذه المؤسسات فالنمط الإنتاجي فيها يعتمد على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق المستهلكين؛
- ✓ الكفاءة والفعالية: بفضل قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، ومزايا الاتصال المباشر. كما أن عوائدها سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم؛
- ✓ قلة التكاليف اللازمة للتدريب: وذلك لاعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل، واستخدامها تقنيات غير معقدة في الإنتاج، مما يمكن من إعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا؛
- ✓ السرعة والدقة في اتخاذ القرارات: بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي قدرتها على التكيف مع متغيرات السوق.

2.2 . تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مرت الم.ص.م في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. فقد عانت من التهميش إلى غاية نهاية الثمانينات وذلك لصالح المؤسسات كبيرة الحجم التي يعتمد عليها المخطط التنموي، وتطورت في بيئة غير محفزة وغير ملائمة مركزة على أنشطة التحويل الجارية منخفضة القيمة المضافة والمستوى التكنولوجي. ولمواجهة تفاقم هذه الأزمة تبنت الجزائر

خيار التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال وضع إطار تشريعي جديد واعتماد إصلاحات هيكلية وتفعيل الحرية الاقتصادية مع بداية سنوات 1990 أين برز جليا الاهتمام بقطاع الم ص م في الجزائر، الذي شهد عدة تطورات إيجابية خاصة بعد وضع برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "MEDA" سنة 2000 ذو التمويل المشترك من طرف الإتحاد الأوربي لتحسين القدرة الإنتاجية والتنافسية لهذه الشركات من خلال تأهيلها وتأهيل محيطها وتقديم الإستشارة والدراسة والتكوين إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض والاندماج في السوق العالمية. وصدور القانون التوجيهي لترقية الم.ص.م في 12 ديسمبر 2001 حيث ازداد عدد هذه المؤسسات في الجزائر وعرف تطورا ملحوظا، ففي نهاية سنة2010 تم إحصاء أكثر من 619072 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (208737 مؤسسة)، وخلاف ذلك فإن قطاع الم.ص.م العمومية يشهد انخفاضا ملحوظا مع مرور الزمن

(زميت، 2015، ص ص 124،132؛ Bulletin, no 4-33 ;Bernard et Rédha,2008, p 153-154)

والجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد الم.ص.م في الجزائر خلال الفترة 2003-2018.

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-2018

طبيعة المؤسسة ص م	2003	2006	2010	2012	2014	2016	2018 (س1)
خاصة	207949	269806	618515	711275	851511	1022231	1 092908
عامة	788	739	557	557	542	390	262
مجموع	208737	270545	619072	711832	852053	1022621	1 093170

La source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, n° :4, 10, 18, 22, 26, 30, 33.

وكما نلاحظ من خلال معطيات الجدول فإن عدد م ص م في تزايد مستمر مع مرور الزمن، فمنذ سنة 2010 إلى غاية 2014 تم إنشاء 264559 مؤسسة ص م تمثل الأشخاص المعنوية فيها نسبة 58,33%. كما تم تأسيس 108538 مؤسسة سنة 2016، وبلغ عدد الم ص م خلال السداسي الأول من سنة 2018: 093170 1مؤسسة. كما نلحظ أن هذا التطور يتم على مستوى الم ص م الخاصة وذلك راجع لاهتمام الدولة المتزايد بهذا القطاع، وسعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات، بعكس المؤسسات الص م العامة التي تمثل جزء ضئيل من محيط الم ص م الجزائرية والتي تشهد تراجعا مع مرور الزمن لعدة أسباب أهمها تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي.

3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للإقتصاد الجزائري

تعتبر الم ص م من بين أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية كتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة. وبحكم أن الجزائر واحدة من الدول السائرة في طريق النمو، فإن اقتصادها يواجه العديد من التحديات كالبطالة وغيرها. وفي هذا الإطار سنحاول إبراز أهمية الم الص م في تحقيق أهداف وسياسات الدولة من خلال مجموعة من النقاط أبرزها:

1.3.2. المساهمة في إنشاء مناصب الشغل ومحاربة البطالة

تعتبر البطالة من أبرز المشاكل الاجتماعية التي تسعى الدولة الجزائرية لإيجاد الحلول المناسبة لها منذ الإستقلال السياسي، ومنذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة الشغل (مراد ناصر، 2010، ص 143)، بعدها شرعت الحكومة في وضع برامج عديدة لترقية الشغل من أجل التخفيف من حدة البطالة، ومنذ سنة 2000 بدأنا نلمس انخفاض في معدلاتها. ونتيجة لتطور تعداد الم ص م في الجزائر وزيادة عملية الإنشاء واستقرار عمليات

الشطب، تطورت مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، وبصفة خاصة الم ص م الخاصة. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (03): تطور مناصب الشغل في الم ص م الجزائرية (2003-2018)

طبيعة المؤسسة	2003	2006	2010	2012	2014	2016	2018 (س1)
خاصة	550386	977942	1577030	1800742	2110665	2511674	2578279
عامة	74763	61661	48656	47375	46567	29024	22 073
المجموع	625149	1039603	1625686	1848117	2157232	2540698	2690246

La source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, n° : 4, 10, 18, 22, 26, 30,33.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن التشغيل على مستوى قطاع الم ص م يشهد تطورا هاما وفي تزايد مستمر مع مرور الزمن، ففي سنة 2014 مثلت نسبة التشغيل في هذا القطاع 19% من إجمالي السكان الناشطين. كما نلاحظ انخفاض التشغيل في القطاع العام عكس ما يشهده القطاع الخاص خصوصا منذ سنة 2016. وقد تراجع دوره خاصة بعد صدور المرسوم التشريعي 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية. كما تم تحول العمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وانتشار روح المقاولية في الجزائر الناتجة عن التحفيزات المالية والجبائية وغيرها من العوامل، وكل ذلك ترجم على زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي. (العايب ياسين، 2012، ص ص 7-8؛ (Bulletin, no 4-33

2.3.2. المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

إن قطاع الم ص م يعتبر من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، وله مساهمة معتبره في الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن الثروة وصحة الإقتصاد الوطني. وذلك بطبيعة الحال عند غض النظر عن قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الأساسي والرقم واحد في الإقتصاد الجزائري من دون منازع. والجدول الموالي يوضح مساهمة الم ص م في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2003-2016).

جدول رقم (04): مساهمة الم ص م الجزائرية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2003-2016) الوحدة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2003		2006		2010		2012		2014		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام	550,6	22,9	704,05	20,44	827.53	15.2	793.38	12.01	1187.93	13.9	1313.36	14.22	1414,65	14,23
مساهمة القطاع الخاص	1 884,2	77,1	2740,06	79,56	4 681.68	84.98	5813.02	87.99	7338.65	86.1	7924.51	85.78	8529,27	85,77
المجموع	2 434,8	100	3444,11	100	5509	100	6606	100	8527	100	9237.87	100	9943,92	100

La source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, n° : 10, 18, 22, 26, 30, 32.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص للم ص م الجزائرية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر مع مرور الزمن وبنسب معتبرة حيث قدرت نسبة مساهمتها سنة 2012: 87.99% ب 5813.02 مليار دينار جزائري، وبلغت سنة 2016 :8529,27 مليار دينار جزائري مساهمة بنسبة 85.77% في ال PIB خارج قطاع المحروقات، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع العام 14,23 فقط لنفس السنة، مما يبرز الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تشجيع م ص م، ويوضح المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للجزائر، وبالتالي المساهمة في خلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني(Bulletin, no : 4-32).

أما فيما يخص مساهمة الم ص م الجزائرية في القيمة المضافة حسب فروع النشاط خارج قطاع المحروقات فالجدول الموالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم(05): تطور القيمة المضافة للم ص م حسب فروع النشاط خارج قطاع المحروقات (2003-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

قطاع النشاط	2003	2005	2010	2012	2015	2016
زراعة	510.03	579.72	1015.19	1421.69	1936.37	2 140,29
بناء وأشغال عمومية	401	505.42	1071.75	1411.15	1850.76	1 990,03
نقل ومواصلات	412.43	597.78	988.03	1095.27	1660.75	1 796,97
خدمات المؤسسات	44.15	57.23	122.37	154.37	214.52	228,92
الفندقة والإطعام	59.35	69.62	114.39	138.94	212.78	240,39
الصناعة الغذائية	115.38	126.48	197.53	266.13	353.71	389,57
صناعة الجلود والأحذية	2.46	272	2.59	2.66	2.78	2,83
تجارة وتوزيع	552.17	668	1279.5	1651.55	2259.33	2 341,23

La source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, no : 10, 32.

فنلاحظ من خلال معطيات الجدول أن هناك تحسنا في القيمة المضافة للم ص م الجزائرية مع مرور الزمن، وهذه المؤسسات تساهم بنسب معتبرة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في معظم فروع النشاط، كالزراعة والبناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع، بينما لا تساهم باقي الفروع كصناعة الجلود والفندقة... إلا بنسب ضئيلة جدا تكاد لا تذكر، كما نلاحظ ضعف القطاع الصناعي في هذا الخصوص أيضا حيث أن وزن هذا القطاع خارج قطاع المحروقات أقل من 5% (mdipi, 2017) وهي نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لقطاع يعتبر من أهم القطاعات التي يجب الاهتمام بها والإستثمار فيها لما له من فوائد عديدة يعود بها على الإقتصاد الوطني خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري متأثرا بالأزمة البترولية.

3.3.2. المساهمة في ترقية الصادرات

في هيكل الصادرات الجزائرية، لا تزال المحروقات تمثل الجزء الأكبر من مبيعاتنا الخارجية خلال السداسي الأول من عام 2018 بقيمة 93.38٪ من إجمالي حجم الصادرات ، وبزيادة قدرها 11.19٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فلا تزال هامشية، حيث لا تتجاوز 6.62٪ من إجمالي حجم الصادرات، وتبلغ قيمتها 1.31 مليار دولار أمريكي. كما سجلت زيادة بنسبة 36.1٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2017. والجدول الموالي يوضح صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2010-2017 كما يلي(Bulletin, no 33):

جدول رقم (06): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2010-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2006	2010	2012	2014	2015	2016	2017
الصادرات	24612	52 822	56665	73981	62956	34668	28883	34763

La source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, no :6, 10, 18, 22, 26, 30,32.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن صادرات الم ص م كانت تسير نحو الإرتفاع حيث بلغت سنة 2012: 73981 مليون دولار، ثم بدأت في الإنخفاض بعد ذلك حيث سجلت تراجعا ملحوظا لتبلغ سنة 2016: 28883 مليون دولار متأثرة بالأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بحكم أنه اقتصاد ريعي. وبالنسبة لمجموعة المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات فهي تتكون أساسا من: المنتوجات نصف المصنعة التي تمثل نسبة 4.5% من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 1.3 مليون دولار امريكي، السلع الغذائية بنسبة 1,13% أو ما يعادل 327 مليون دولار امريكي، مواد خام بنسبة 0,29% أي بقيمة تقدر ب 84 مليار دولار أمريكي، وأخيرا سلع التجهيزات الصناعية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب: 0.18% و0.06%.

وبالتالي يجب أن يحظى هذا المجال بأهمية كبيرة، لأن دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يستهان به، وإذا عملت الم ص م بشكل جدي، وجعلت التصدير من أولوياتها، فإنها تستطيع تحقيق أغراضها الخاصة بتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي توسيع أسواقها، تحسين إنتاجها والقدرة على مواجهة المنافسة، وبالتالي الحصول على عوائد من العملة الصعبة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ليحقق أغراضه التنموية(Bulletin, no 6-30).

3. حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

1.3. الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

1.1.3. الإبتكار وأهميته بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك تعاريف عديدة ومتنوعة للإبتكار، نذكر من بين أبزها:

تعريف J.Schumpeter بخصوص الابتكار في الوسط الصناعي، حيث يرى أن الابتكار يتمثل في خمس عناصر هي: إنتاج سلعة (منتج) جديدة، اعتماد طريقة جديدة، إنشاء تنظيم جديد، فتح سوق جديدة، الحصول على مورد إنتاج جديد (ملايكية، 2012، 119).

ومن أبرز تعريفات الابتكار أيضا ذلك الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، بأنه: " مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح وتطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة والإستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة من هذه الخطوات" (محمد نائف، 2014، ص113).

فالإبتكار عملية شاملة تبدأ من ظهور الفكرة المبدعة وتنتهي بتجسيد هذه الفكرة ميدانيا، متعلقة بسلعة (خدمة) أو أسلوب عمل.

إن النظرة إلى الابتكار قد تغيرت كثيرا في وقتنا الحاضر سواءا على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدول، فقد أصبح الابتكار معيارا يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم ورقيها، كما ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويحقق النشاط الابتكاري في الم ص م مزايا عديدة من أهمها: أن المؤسسات ذات المنتجات التي تتميز بقدر كبير من الابتكار والتجديد هي الأكثر قدرة على توسيع أسواقها، ولا سيما على دخول أسواق جديدة غير محلية وأسواق التصدير. فكثير من نتائج الدراسات تشير إلى أن الم ص م التي استطاعت إحداث ابتكارات، كانت الأكثر قدرة على تحقيق إيرادات خارجية كبيرة، كما تفوق هذه المؤسسات غيرها في القدرة التنافسية. ويحقق النمو في المؤسسات المبتكِرة إيرادات ناتجة عن التصدير للخارج، ويخلق وظائف جديدة، ويساعد في تنمية المهارات للأفراد، وبالتالي تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي (حسين عبد المطلب، 2013).

2.1.3. الإبتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

لقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الجزائر ما دون 1% من الناتج الداخلي الخام (Abdelkader, Alger, p34) ، وتعزى هذه النسبة الضعيفة جدا بالأخص إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في البحث. فحسب احصائيات المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) قد تم تسجيل 806 براءة اختراع سنة 2010 حيث 90% منها تعود للمؤسسات، أين أخذت منها المؤسسات الأجنبية منها نسبة 80%، ونسبة 20% المتبقية تعود للمؤسسات الوطنية الكبيرة ونادرا جدا إلى الم ص م. كما تم تسجيل 900 براءة اختراع سنة 2012 حسب احصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) بتسجيل 805 براءة اختراع سنة 2015. مما يبرز جليا ضعف اشتراك المؤسسات الجزائرية في أنشطة البحث والتطوير والإبتكار ما يفسر ضعف القطاع الإنتاجي. كما يتضح أيضا الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الأجنبية في الإبتكار في الجزائر. وفيما يتعلق بالحماية القانونية للمعارف العلمية والتقنية المنتجة في مؤسسات البحث الجزائرية فهي ضعيفة جدا، وتعكس حقيقة الوضع الحالي لقطاع البحث.

ففي دراسة للباحثين Redha Younes Bouacida وBernard Haudeville تم إجراؤها سنة 2008 ومواصلتها سنة 2012 حول الإبتكار في الم ص م الجزائرية، تم التوصل إلى مشاركة المؤسسات الجزائرية ضعيفة جدا في أنشطة البحث والتطوير والإبتكار، كما أن قدرة الإمداد لنظام الإبتكار الوطني (SNI) الجزائري دون المستوى، فبينما يتم توجيه المعارف المنتجة من طرف الجامعات ومراكز البحث العامة والخاصة في الإقتصاديات المتطورة نحو تسهيل الإبتكار في المؤسسات، الوضع يختلف تماما في الجزائر حيث العلاقة تكاد تنعدم بين نتائج الأبحاث والإبتكار على مستوى المؤسسات.

إن الم ص م في الجزائر تتميز بنقص القدرات الإبتكارية، إضافة إلى العديد من العوائق التي تعرقل نمو مشاريعها الإبتكارية: كنقص التمويل الذي يؤول دون تمويل مجهودات البحث والتطوير والإستثمارات الموجهة للإبتكار، فالبنوك الجزائرية تعزف عن تقديم القروض الكافية لهذه المؤسسات. إضافة إلى شح المعلومات حول التطورات التكنولوجية وضعف مستوى التحكم في التكنولوجيات والمعارف الجديدة من أجل دعم نشاط الإبتكار. فالإمكنيات والخبرات الداخلية للم ص م الجزائرية (من باحثين وتقنيين.. وغيرها) ضعيفة، في ظل غياب دعم السلطات المالي لتكوين الم ص م من أجل تحسين وتطوير إمكانياتها.

فمن الضروري وضع سياسات عامة لدعم الإبتكار من أجل تسهيله وانتشاره على مستوى الم ص م الجزائرية، إضافة إلى توفير المساعدات المالية لها لدعم الإستثمارات المتعلقة بالبحث والإبتكار، مع انشاء وتطوير شبكات وهياكل الدعم لهذه المؤسسات والتي تسمح بجمع المعارف والخبرات، وتسهيل انتقال التكنولوجيا لتعزيز وتطوير مشاريع الإبتكار، مثل حاضنات الأعمال على سبيل المثال لا الحصر(Bernard et rédha, 2008,p154; Redha et Bernard, 2015, p105-106; wipo, 2017).

2.3. حاضنات الأعمال وأهميتها للإقتصاد الجزائري

1.2.3مفهوم حاضنات الأعمال

تعود نشأة حاضنات الأعمال إلى عام 1959 في باتافيا بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تبلورت فكرتها وتطورت في ثمانينات القرن الماضي كأحد آليات دعم الم ص م وقد تطور مفهومها وتعددت أشكالها وأهدافها، كما شهدت انتشارا كبيرا على المستوى العالمي. وقد تلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم، ومساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج بحوثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى التطبيق الفعلي على أرض الواقع (عبيدات، ص 91).

فنمو المؤسسة خاصة في السنوات الأولى من دورة حياتها يحتاج إلى حضانة، شأنها شأن الإنسان في مرحلة طفولته، وذلك بسبب افتقارها للعديد من المقومات التي تمكنها من النمو بصورة ذاتية، فالكثير من المؤسسات يصيبها الفشل المبكر أي في مرحلة الطفولة لانعدام تلك الحضانة. ففي فرنسا مثلا نجد أنه ضمن 200000 مؤسسة تنشأ سنويا يزول ثلثها بعد 3 سنوات، ونصفها بعد 5 سنوات من إنشائها. مما أبرز أهمية وجود شبكات دعم تستند عليها هذه المؤسسات في بداياتها، ولعل من أبرزها نجد حاضنات الأعمال التي توفر البيئة المساعدة لتنشئة الم ص م(حسن ،2003،ص168).

ويمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة(شريف_محمد،2009، ص 58) .

2.2.3. نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

بناءا على المشرع الفرنسي، ضمّ المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل. هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 25 فيفري 2003م المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ج.ر، 2003، ص13).

وقد قسم المشرع الجزائري أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، بعكس المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا. ويرجع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى ما مرت به من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة السنوات الماضية، مما حال دون بروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية هذه الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم هذه العوامل(فوزي، 2014، ص 207-209):

- ✓ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003، مع ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهميتها في تنمية الم ص م.
- ✓ المشاكل التي يعاني منها قطاع الم ص م في الجزائر، مما دفع إلى تركيز المجهودات في تأهيل الم ص م، دون إيلاء الاهتمام بآلية حاضنات الأعمال، إضافة إلى نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير هذه الأخيرة.
- ✓ العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات، إضافة إلى ضعف مشاريع تنمية روح الريادة في ظل انتشار ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود.

- ✓ ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات.
- ✓ مشكل العقار: فالحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها في ظل الوضعية الحالية للعقار، مما سيحد من تطور الحاضنات في الجزائر خاصة الهادفة إلى الربح.
- ✓ مشكل التمويل: فتمويل المؤسسات المحتضنة يلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة التي تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية غير المستقرة لهذه الأخيرة فذلك سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر.

3.2.3. تطور حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) في الجزائرومساهمتها في التشغيل

كان تطور حاضنات الأعمال في الجزائر بطيئا نتيجة تأخر انطلاقها بالرغم من صدور القوانين المنظمة لها، ومن أبرز أسباب ذلك هو كون هذه الأجهزة عبارة عن مؤسسات اقتصادية ذات طابع صناعي وتجاري، تعتمد في تمويلها في المرحلة الأولى على ميزانية من طرف الوزارة الوصية عادة (زميت، 2015،ص162).

وقد تطور عدد حاضنات الأعمال في الجزائر مع مرور الزمن ليبلغ حوالي 16 حاضنة سنة 2016، وهي موضحة كمايلي(Bulletin,no 29):

- ✓ 2009: تم إنشاء حاضنات: (عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية)؛
- ✓ 2012: تم إنشاء حاضنات: (بسكرة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي، خنشلة)؛
- ✓ 2016: تم إنشاء الحاضنات التالية: (البويرة، تيارت، بشار).

إن معيار نجاعة حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) والمؤشر الأساسي لأدائها هو عدد المشاريع المحتضنة. والجدول أدناه يوضح لنا عدد المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال في الجزائر التي تم تفصيلها حسب سنوات إنجازها سابقا وذلك في ظل المؤسسات المنشئة، إضافة إلى مناصب الشغل المستحدثة على مستوى الحاضنات للفترة من 2011-2017 كمايلي:

الجدول رقم (07): تطور حاضنات الأعمال في الجزائر ومساهمتها في التشغيل (2011-2017)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع المحتضنة	33	29	37	120	135	158	**161**
عدد المؤسسات المنشأة	19	28	37	75	84	70	83
عدد مناصب الشغل المستحدثة أو المتوقعة	68	363	375	-	397	576	546

La source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, no: 20,22, 24,26,28,30,32.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال في السنوات الأولى للدراسة كان ضئيل ويرجع ذلك إلى حداثة مفهوم هذه الأجهزة وقلة انتشارها ومعرفة أصحاب المشاريع بها. إلا أنها تطورت مع مرور الزمن حيث بلغ عدد المشاريع المحتضنة سنة 2016: 158 مشروعا، و في سنة 2017: 161 مشروعا، بعدما كان: 33 مشروع سنة 2011. رغم تراجع عدد المؤسسات إلى 70 مؤسسة بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعايشها البلد. عليه فإن عدد المشاريع المحتضنة على مستوى حاضنات الأعمال في الجزائر يعرف تطورا ملحوظا حتى ولو لم تكن بالمستوى المطلوب مقارنة دول أخرى متطورة، إلا أنه يعتبر مقبول نظرا لحداثة التجربة خاصة وأن طاقة الإستيعاب للحاضنات محدودة وهي 47 مشروع لغاية 2013 أين بلغت نسبة الإستيعاب في ظل الحاضنات المتوفرة وعدد المؤسسات المنشأة 79%، وهي نسبة معتبرة جدا.

وتتنوع مجالات تخصص المشاريع التي يتم احتضانها على مستوى حاضنات الأعمال لتشمل عدة مجالات منها: الإتصال، إعادة تدوير النفايات، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الصناعة الغذائية، إضافة إلى مشاريع الإبتكار كالألياف البصرية، نظام تحديد المواقع العالمي، إنتاج اللافتات، الطاقة الشمسية. إضافة إلى تنوع المهارات التي تحتاجها تلك المؤسسات من مهارات إدارية أو فنية أو تقنية وغيرها، فكل هذا سيساهم في توليد فرص العمل مع تنوع مجالات التوظيف.

وكما هو ملاحظ من الجدول فإن هذه الحاضنات توفر مناصب شغل معتبر جدا، لكن بالرغم من أن عدد مناصب الشغل يبدو كبيرا وفي تطور ملحوظ ومستمر إلا أنها في الحقيقة مناصب متوقعة، وهي ما يتم توقعه من طرف حامل المشروع أكثر، فالواقع يكون بعيدا نوعا ما عن هذه الإحصائيات(زميت، 2015، ص164؛ Bulletin, n° 20-32) .

4.2.3 أهمية حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري

للحاضنات دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز وتلخيص أهميتها في النقاط التالية(عبيدات، 2006، ص159-160):

- ✓ لها دور في تعبئة المدخرات الصغيرة والإستفادة منها وتوظيفها في استثمارات ناجحة، لذلك تعتبر رافدا هاما من روافد الدخل في الاقتصاد الوطني. كما أنها تمثل مصدرا من مصادر النمو والإبداع والتجديد والتوظيف؛
- ✓ تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي فهي تخلق مجال رحب للاستثمار، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية؛
- ✓ تعتبر الحاضنات آلية ملائمة وقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقادرة على المنافسة. إضافة إلى توليد فرص عمل للشباب، حيث يفرض تنوع المشاريع المحتضنة، وتعدد التخصصات والمهارات التي تحتاجها تلك المؤسسات، من مهارات إدارية أو فنية أو تقنية وغيرها تنوع مجالات التوظيف؛
- ✓ تشجع على الابتكار وظهور طبقة عريضة من رجال الأعمال الجدد والمبادرين الاقتصاديين الذين لديهم القدرة على تسخير الموارد المحلية واستثمارها بالصورة الصحيحة، كما أنها تساعد في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال قيام الحاضنات النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدا، مما يساهم في توفير فرص عمل ومنتجات جديدة تخدم السوق الإقليمي وتطور الحركة التصديرية على مستوى الاقتصاد؛
- ✓ تساعد على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من استيراد السلع والموارد، وتعمل على تعزيز القدرة التصديرية وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال بناء علاقات متينة بين المؤسسات، كما أنها تساهم في توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، كما أنها تساهم في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواكب مع متطلبات العصر الحديث ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ أنها تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يساهم في زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية. وتعمل على تطوير القدرات والبنى التحتية التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية.

3.3 حاضنات الأعمال لتدعيم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترتبط تنافسية واستمرارية الم ص م بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، مع توفر قاعدة موارد بشرية مؤهلة وتعدد المهارات والتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية. مع ضرورة الاستفادة من تحرير الأسواق، والتقدم التكنولوجي، خصوصاً في مجال المعلومات، وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة، وزيادة تعبئة عوامل الإنتاج. فيجب أن تتحلى هذه المؤسسات بالابتكار، في عصر جديد يشهد تطور نمط من أنشطة المشروعات عبر الحدود، يحركه الاستثمار الدولي والتجارة الدولية من جهة، والتحالفات الاستراتيجية التي تسعى إلى تطوير المنتجات، والإنتاج، والمصادر، والتسويق من جهة أخرى.

وتعتبر حاضنات الأعمال واحدة من الآليات المهمة لدعم الابتكار في الم ص م ، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات الم ص م ، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. وتنبثق أهميتها من أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها يحتاج إلى حضانة، كالإنسان في مرحلة الطفولة، ذلك أنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية. لذلك، فإن كثيرا من الم ص م يصيبه الفشل مبكرا بسبب انعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الاستمرار. فحاضنات الأعمال تعتبر قاعدة أساسية لنقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل والمورد البشري المؤهل، فهي تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة والموارد العلمية وأساليب وأدوات الابتكار، ومن هنا تتجلى أهميتها في دعم الإبتكار باعتبار أن هذه العوامل هي مدخلات نشاط الإبتكار، هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة. وعليه فيعتبر الابتكار من الأدوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الأسواق الجديدة، وتعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال.

كما تعتبر الحاضنات كذلك كمراكز للابتكار تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية. وهي دائما تركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الأخيرة. وعادة ما تنمو حاضنات الاعمال بجانب الجامعات ومراكز البحث، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها. وبالتالي، فان دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة.

وبما أن 75% من الم ص م الجزائرية لا تمتلك أية خدمات تكنولوجية كالبحث والتطوير والصيانة وغيرها، نظرا لعدة أسباب كما ذكرنا سابقا، إضافة إلى طابع المؤسسات العائلية المهيمن (85 % من مجموع الم ص م) وصعوبة حصر الآثار المالية للتغيرات التكنولوجية الإضافية على مستوى هذه المؤسسات الأمر الذي يحد من مجهودات الإبتكار فيها. كما أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يصيبها الفشل المبكر وتزول من القطاع قبل أن تسنح لها الفرصة لاكتساب بعض الخبرات، وخاصة في مجال الصناعة الذي له ارتباط وثيق بالتعلم التكنولوجي وتراكم المعارف التكنولوجية، حيث ترتفع نسبة وفيات الم ص م فيه. فتعتبر حاضنات الأعمال من أنسب الآليات الدعمة لقطاع الم ص م الجزائرية، والتي يمكن أن تساعد على تطوير أنشطة البحث والتطوير والإبتكار في هذه المؤسسات للتمكن من المنافسة والإستمرار في الأسواق.

ومنه فعلى الجزائر إيلاء الإهتمام اللازم لهذا القطاع الحساس والعمل على تطوير فكرة حاضنات الأعمال والتركيز على البحث والتطوير والابتكار في الم ص م وتدعيمها، ويمكن الإستفادة من تجارب الدول المتطورة ذات التجارب الرائدة في هذا المجال. ففي الوقت الذي نجد فيه قطاع الم ص م يلعب دورا رياديا في بناء وتشجيع القدرات الإبتكارية والتكنولوجية في الدول

المتقدمة، لاتزال الدول النامية على غرار الجزائر تعول كثيرا على الإنفاق الحكومي لتمويل مشاريع البحث العلمي والإبتكار والتجديد (حسين، 2017؛ شريف،ص 63؛ السيد علي، cbi.iq، 2017؛ Abdelkader,2012, p 91-92).

وتعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من أقدم وأهم التجارب العالمية في مجال الحاضنات، والتي بدأت بسبب فشل ما يقارب من 50 % من المؤسسات الصغيرة عند بدء العمل بها وذلك لضعف الإدارة وأساليب اتخاذ القرار وقلة الخبرة بمتطلبات واحتياجات الأسواق(أحمد-سارة، 2010، ص23). وقد تميزت هذه التجربة أكثر من غيرها بالاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل وتطوير التكنولوجيا والتحديث الدائم في الحضانة بهدف خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الثروة وتطوير القدرات التكنولوجية والصناعية وزيادة الرخاء وكسب المنافسة. وقد بلغ حسب الدراسات عدد الحاضنات في الولايات المتحدة حتى عام 2001 ما يزيد عن 900 حاضنة في مختلف المجالات، اعترفت المنظمة القومية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association NBIA) بمعظمها (دليل الحاضنات، 2005، ص 19).

فنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر يتطلب تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، وبالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة، والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة تشجع الإبتكار في الم ص م في الجزائر، ونذكر من بينها(فوزي،2014،ص ص209-210؛ ريحان-هوام،2012، ص 16) :

- ✓ تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين.
- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، مع العمل على اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة.
- ✓ توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية.
- ✓ يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية...الخ.
- ✓ توصيل المحتضن الى العديد من قنوات الاستثمار والممولين وتشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعداد ورشات عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن، إضافة إلى فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية.
- ✓ الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من اغلب البلدان العربية والتي تهدف الى: دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز شبكة روّاد أعمال إقليمية، إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات، وتشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة.

4. خاتمة

وفي الأخير نخلص إلى القول أن الم ص م صارت تحتل مكانة هامة جدا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من أهمية كبيرة اقتصاديات الدول. كما يمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات في الوقت الراهن للمحافظة عليها، وذلك من خلال اكسابها قدرة تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتوجاتها وأساليبها وأنماط أعمالها، إضافة إلى خلق مناصب الشغل والثروة للأمم. وتتصدر حاضنات الأعمال الآليات الأساسية لدعم نشاط الابتكار في الم ص م من خلال تفعيل الإمكانات التي تقدمها الحاضنة لخدمة المبتكرين وأصحاب هذه المؤسسات.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأنه بالرغم من الأهمية البالغة لحاضنات الأعمال في تدعيم الم ص م والإبتكار فيها، ورغم وجود التشريعات والقوانين التي تؤسس لهذا النظام في الجزائر، إلا أن التطبيق الفعلي والتجسيد الميداني لا يزال دون المستوى المطلوب نظرا لما يعترضه من معوقات وصعوبات حالت دون تحقيق ذلك، ولذا فان توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير الم ص م الجزائرية على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. النتائج والتوصيات

ومن أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، نذكر ما يلي:

- ✓ تكتسي الم ص م أهمية بالغة في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي مصاحبا مع زيادة فرص العمل وخلق الثروة عن طريق المنتجات والخدمات التي تصدرها...، نظرا للخصائص الفريدة التي تميزها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يستدعي الاهتمام الجدي بهذا القطاع. وفي هذا الإطار فقد سعت الجزائر جاهدة إلى وضع جملة من الآليات والأدوات والإجراءات التي من شأنها أن تمنح دفعا قويا لهذا القطاع والعمل على دعم وتشجيع الم ص م، إلا أنها لازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب.
- ✓ للابتكار أهمية كبيرة في تحسين تنافسية الم ص م خاصة مع تزايد حدة المنافسة التي أفرزتها ظاهرة العولمة وما صاحبها من تحرير وانفتاح اقتصادي. ونظرا للمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات خاصة في مراحلها الأولى في ظل هذه الظروف، فقد كان لزاما على مختلف الدول إحاطتها بعناية خاصة، وذلك من خلال إقامة شبكات دعم أخذت عدة صور أبرزها نظم حاضنات الأعمال.
- ✓ يمكن لحاضنات الأعمال أن تساهم في دعم وترقية قطاع الم ص م الجزائرية بفضل الخدمات والتسهيلات والعلاقات التي توفرها لها إضافة إلى الدور الذي تلعبه في تشجيع الإبتكار على مستوى هذا المؤسسات وتوفير التكنولوجيات والموارد اللازمة لها، كما تلعب دورا كبيرا في ترقية الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه التجربة لازالت حديثة العهد في الجزائر وتواجه صعوبات عديدة حالت دون تحقيق النتائج المرجوة منها حاليا.
- ✓ بالرغم من الضعف المنوط بأنشطة البحث والتطوير والإبتكار في الجزائر، إلا أنها تكتلك الفرصة من أجل تحقيق تطور حقيقي على مستوى الإمكانيات التكنولوجية، فإمكانيات الإبتكار يجب أن تحظى بالدراسات اللازمة وخاصة بالإهتمام الكبير من طرف صناع القرار من أجل السياسات التكنولوجية مستقبلا.
- ✓ من أجل إنجاح إستراتيجية دعم الإبتكار في الم ص م فمن الضروري إيجاد محيط تشريعي وتنظيمي ملائم من أجل تثمين نتائج البحث والإبداع والابتكار وتطويرها.

- ✓ يجب الاعتماد على نظام وطني للابتكار مترابط ومتناسق قائم على المجمعات الصناعية، حيث يتم ربط الم ص م بالمجمعات الصناعية والحاضنات والمشاتل مع باقي البرامج الأخرى في إطار شبكة تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بنظام الابتكار وروابط الابتكار.
- ✓ على الجزائر تشجيع إقامة حاضنات الأعمال والاستثمار فيها بشكل أوسع باعتبارها أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الإبداع والإبتكار، مع محاولة الاستفادة من تجارب الغير الناجحة في مجال حاضنات الأعمال مثل تلك التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. المذكرات:

- زميت الخير(2015)، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-واقع التجربة الجزائرية-، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة البويرة، ص ص 124- 164.
- عبيدات عبد الكريم(2006)، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص ص 68-69؛ ص 91؛ ص ص 159_160.

2. المقالات:

- أحمد طرطار- سارة حليمي(2010)، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، ص 23.
- حسين رحيم(2003)، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، جامعة سطيف، ص 168.
- ريحان شريف-هوام لمياء (2012)، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 16.
- العايب ياسين (2012)، دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، ص ص 7-8 .
- شريف غياط-محمد بوقموم (2009)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ص 58،63.
- فوزي عبد الرزاق (2014)، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الاعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، كتاب أبحاث المؤتمر، السعودية، ص ص 207-210.
- مراد ناصر(2010)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان، ص 143.
- ملايكية عامر(2012)، واقع الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية لحالة المؤسسة الوطنية للدهن بتسوق أهراس، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28/27، جامعة بسكرة، ص 119.

3. الجرائد الرسمية والوثائق

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2001)، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ، الموافق ل 12 ديسمبر 2001.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(2003)، العدد 13، الصادر في 25 ذو الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 26 فيفري سنة 2003م، ص 13.
- دليل الحاضنات الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، أوت 2005، ص 19، على الموقع: http://www.aidmo.org/، تاريخ الإطلاع: 2017/07/28.

4. المواقع الإلكترونية

- حسين عبد المطلب الأسرج، آليات دعم الابتكار وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة(2012)، على الموقع: https://elasrag.wordpress.com، تاريخ الإطلاع: 2017/07/20.
- السيد علي فريد عبد الكريم ،دعم الابتكار وسيلة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإستثمارات، قسم المخاطر، على الموقع: https://www.cbi.iq/page/37 ، تاريخ الإطلاع: 2017/07/27.
- محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، المنهل(2014)، ص 113. على الموقع: https://books.google.dz/books?id=DwytDQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false ، يوم: 2017/07/25.

المراجع باللغة الأجنبية

1. المقالات

- Abdelkader Djeflat (2012), L'Algérie de Transfer de technologie a l'econimie de savoir et de l'innovation : trajectoire et perspective, Les cahiers du CREAD n°100, p 91-92.
- Abdelkader Djeflat , L'Algérie et les défis de l'économie de la connaissance, Fondation Friedrich Ebert, Alger, p 34.
- Bernard Haudeville - Rédha Younes Bouacida (2008), Recherche et innovation dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises, Les Cahiers de l'Association Tiers-Monde n°23, Belgique, p153-154.
- Redha Younes Bouacida (2015), Bernard Haudeville, Développement de l'économie de la connaissance en Algérie et inflexion du modèle de croissance, revue el-bahith, auergla, p 105- 106.

2. المنشورات والوثائق الرسمية

- Bulletin d'information statistique de la PME (2003-2017), Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, no : 4, 10, 18, 22, 26, 30,31.

3. المواقع الإلكترونية

- Ministre de l'Industrie et des Mines, sur : http://www.mdipi.gov.dz/ ,consulté le : 23/08/2017.
- https://www.wipo.int , consulté le : 18/08/2017.